S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2910
15 March 1990

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة العاشرة بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٥ آذار/مارس ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد الاشطل	(اليمن الديمقراطية)
الاعضاء :	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد بيلونوغوف
اثيوبيا	السيد غوشو
رومانيا	السيد ميكو
زائير	السيد بغبني اديتو نزنغيا
الصين	السيد لي لويي
فرنسا	السيد بلان
فنلندا	السيدة راسي
كندا	السيد فورتييه
كوبا	السيد مالميركا بيولي
كوت ديفوار	السيد إسي
كولومبيا	السيد بنيالوسا
ماليزيا	السيد أبو حسن
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير هوم
الولايات المتحدة الامريكية	السيد واطسون

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

90-60321/A ١٠٠ش(٩٠)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠

بيان للرئيس

الرئيس : أود في البداية أن أرحب بوزير العلاقات الخارجية الكوبي ، معالي الدكتور اسيدورو مالميركا بيولي ، وبوزير الشؤون الخارجية الماليزي ، معالي داتو أبو حسن حجي عمر الموجودين معنا على طاولة المجلس . باسم المجلس أرحب بهما بحرارة وآمل أن نتعاون معهما في عملنا هذا .

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة (S/21139)

الرئيس : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن واسرائيل والسنغال ، يرجون فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا لما جرت عليه الممارسة أقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد صلاح (الأردن) والسيد بين (اسرائيل) والسيدة ديالو (السنغال) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٣ اذار/مارس ١٩٩٠ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة ، وقد صدرت بوصفها الوثيقة S/21191 ، ونصها كالتالي :

"أتشرف بأن أطلب ، وفقا للممارسة السابقة ، أن يدعو مجلس الأمن سعادة السيد فاروق قدومي ، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الى الاشتراك في المناقشة بشأن البند المعنون "الحالة في الأراضي العربية المحتلة" .

وهذا الطلب غير مقدم بموجب المادة ٣٧ أو المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، ولكن إذا وافق المجلس عليه ، فانه سيدعو رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة ، لا بموجب المادة ٣٧ أو ٣٩ ولكن بنفس الحقوق الممنوحة عند المشاركة بموجب المادة ٣٧ .

هل يرغب أي عضو من أعضاء المجلس في التكلم حول هذا الطلب .

السيد واطسون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها أثناء رئاستكم سيدي ، ولهذا أود أن أهنئكم بحرارة على تقلدكم هذا المنصب . وأود كذلك أن أشكر سلفكم ممثل كوبا ، على الاداء المثالي لمهامه كرئيس للمجلس في الشهر الماضي .

ستطلب الولايات المتحدة التصويت على الاقتراح المطروح على مجلس الأمن ، وستصوت الولايات المتحدة ضده لسببين :

أولا ، نعتقد أن المجلس لم يتلق طلبا مستوفيا للشروط اللازمة للتكلم ؛ ثانيا ، ترى الولايات المتحدة أنه لا ينبغي منح المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية الإذن بالكلام إلا إذا كان الطلب متمشيا مع المادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس . ونرى أنه ليس من المستنسب ولا من الحكمة أن يخرج المجلس على ممارسته فيخل بالقواعد التي وضعها .

ولنسأل أنفسنا ، نحن أعضاء المجلس ، السؤال التالي : هل إن القرار بالخروج على قواعد عملنا والإخلال باجراءاتنا يعزز قدرة المجلس على القيام بدور بنّاء في عملية السلام في الشرق الأوسط أم ينتقص منها ؟ يعتقد وفدي اعتقادا راسخا أن هذا القرار ينتقص من قدرة المجلس على القيام بهذا الدور .

ويعلم جميع أعضاء المجلس أن العرف جرى على أن المراقبين لهم الحق في التكلم في المجلس لا بناء على طلبهم وانما بناء على طلب تقدمه دولة عضو بالنيابة عن المجلس . ولا ترى حكومة بلادي أي مبرر للخروج على الممارسة المتبعة .

ومن البديهي أن قرارات الجمعية العامة ليست الزامية لمجلس الأمن . وعلى أي حال ، لا يوجد في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخرا ما يبرر تغيير ممارسات مجلس الأمن .

فقرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ الذي استهدف تغيير مركز بعثة منظمة التحرير الفلسطينية ، فعل ذلك

"دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في منظومة الأمم المتحدة وفقا للقرارات والممارسات ذات الصلة" .

فهذا القرار لا يشكل اعترافا بأية دولة باسم فلسطين . والولايات المتحدة ، شأنها شأن العديد من أعضاء الأمم المتحدة ، لا تعترف بهذه الدولة .

وقد اتخذت الولايات المتحدة على الدوام موقفا مفاده أنه وفقا للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، فإن الأساس القانوني الوحيد الذي يعطي المجلس بموجبه حق الاستماع للمتكلمين باسم كيانات غير حكومية هو المادة ٣٩ . وطوال أربعة عقود أيدت الولايات المتحدة التفسير المرن للمادة ٣٩ ، وما كانت لتعترض لو كانت هذه المسألة قد اثيرت بموجب تلك المادة . لكننا نعترض على الخروج الاستثنائي على الاجراءات الاصولية .

وبالتالي تعارض الولايات المتحدة منح منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق المشاركة في اجراءات مجلس الأمن كما لو كانت هذه المنظمة تمثل دولة عضوا في الأمم المتحدة .

إننا نؤمن بالاستماع الى جميع وجهات النظر ، لكن هذا لا يعني خرق قواعد عملنا . وبصفة خاصة لا توافق الولايات المتحدة على ما درج عليه مجلس الأمن مؤخرا من اتباع ممارسة انتقائية تتمثل في القيام عن طريق الخروج على قواعد النظام الداخلي بمحاولة تعزيز هيبة الذين يرغبون في التكلم في المجلس .

الرئيس : أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

اذا لم يرغب أي من أعضاء المجلس الآخرين في التكلم في هذه المرحلة فانني سأعتبر أن المجلس مستعد للتصويت على الطلب المقدم من فلسطين .

تقرر ذلك .

أُجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، البرازيل ، الجزائر ، السنغال ، الصين ، فنلندا ، كولومبيا ، ماليزيا ، نيبال ، يوغوسلافيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

الرئيس : نتيجة التصويت كما يلي : ١١ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد ، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت . وبذلك تمت الموافقة على الطلب .

بدعوة من الرئيس شغل ممثل فلسطين مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس : أود ان احيط المجلس علما بانني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٠ من الممثل الدائم للاردن لدى الأمم المتحدة نصها كالتالي :

"يشرفني أن أرجو مجلس الأمن توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت الى سعادة الدكتور كلوفيس مقصود ، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة ، أثناء مناقشة المجلس للبند المعروض حاليا على جدول أعماله ."

وستصدر هذه الرسالة باعتبارها من وثائق مجلس الأمن تحت الرقم S/21193 .

اذا لم أسمع أي اعتراض فانني سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة الى الدكتور كلوفيس مقصود بموجب المادة ٣٩ .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ الموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة ، الوثيقة S/21193 .

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق التالية : S/21118 ، رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ موجهة الى الأمين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة ؛ S/21133 ، رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ موجهة إلى الأمين العام من

القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة ؛ S/21134 ، رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة ؛ S/21137 ، رسالة مؤرخة في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٠ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة ؛ S/21143 ، رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة ؛ S/21144 ، رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة ؛ S/21182 ، رسالة مؤرخة في ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لعمان لدى الأمم المتحدة ؛ S/21186 ، رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة ؛ S/21192 ، رسالة مؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة .

المتكلم الأول هو ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واعطيه الكلمة الآن .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أنتهز هذه الفرصة لاهنئكم ، أيها السيد الرئيس ، ممثل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - البلد الذي يشعر الشعب السوفياتي نحوه بمشاعر الصداقة والتعاطف - على توليكم المنصب الهام لرئاسة مجلس الأمن . واسمحوا لي أن أعرب عن اقتناعي بأن خبرتكم السياسية الثرية ومستواكم المهني الراقي يكفلان أن يكون عمل مجلس الأمن خلال آذار/مارس عملا فعالا ومثمرا .

وأعرب أيضا ، بمشاعر الارتياح الكبير ، عن امتناني لسلفكم ، الممثل الدائم لكوبا لدى الامم المتحدة ، على الطريقة الماهرة التي أدار بها أعمال المجلس في شباط/فبراير .

وأود أن أرحب بوزيري خارجية كوبا وماليزيا ورئيس الادارة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية . فاشتراكهم في أعمال المجلس سيعطي ثقلا أكبر لمناقشة البند المدرج على جدول أعمال اليوم .

يعقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن بطلب من الاتحاد السوفياتي في أعقاب عدد من البيانات التي أصدرناها - ولا سيما البيان الصادر عن وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمؤرخ في ٩ شباط/فبراير - وإثر الاتصالات باسرائيل والولايات المتحدة والبلدان العربية ، وتوصلنا الى نتيجة مؤداها أن أعمال اسرائيل المتمثلة في توطين أشخاص في الأراضي المحتلة لم يعيشوا فيها أبدا مسألة خطيرة تمس مسائل الأمن في الشرق الاوسط .

وفي هذا الصدد قررت الحكومة السوفياتية أن تعرض على مجلس الأمن مسألة النظر في الأعمال غير المشروعة التي ترتكبها اسرائيل والمتمثلة في التوطين في الأراضي المحتلة .

ومما يثير القلق الكبير في الاتحاد السوفياتي البيانات التي أدلى بها رئيس وزراء اسرائيل ، السيد اسحق شامير ، وغيره من المسؤولين الاسرائيليين عن توطين المهاجرين الذين يصلون الى اسرائيل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومن أماكن أخرى في الأراضي العربية المحتلة . وكان رد الفعل الدولي أيضا انتقاديا بصورة إجماعية .

وتتنافى الخطوات العملية لتنفيذ هذا المخطط مع القواعد المعترف بها عالميا في القانون الدولي وتؤدي الى تصعيد التوتر وتزيد المواجهة والتطرف في الشرق الأوسط ، ولاسيما في الأراضي المحتلة - وتزيد من الخطر الذي يحدق بحقوق الإنسان ، وأمن الإنسان ، بل وحتى حياته .

ويدرك أعضاء مجلس الأمن ، بطبيعة الحال ، أن الأمم المتحدة قد أدانت مرارا وتكرارا الأعمال غير المشروعة التي تقوم بها إسرائيل بإنشاء مستوطنات في الأراضي المحتلة ، وتعتبرها انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، التي وقعتها اسرائيل وتنص المادة ٤٩ من هذه الاتفاقية على "أن السلطة المحتلة لا ترحل أو تنقل جزءا من سكانها الى الأراضي التي تحتلها" . والحالة التي نشأت بسبب استهتار اسرائيل بالقواعد القانونية الدولية في الأراضي المحتلة تتطلب الاهتمام العاجل من جانب مجلس الأمن .

ومن المهم في هذا الصدد أن نوجه انتباه مجلس الأمن الى بيان وزير إسكان إسرائيل في ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ ، ومؤداه أن وزارته منهمكة في رسم خطط لبناء ٤٠٠٠ منزل وشقة في الضفة الغربية لتوطين المهاجرين .

بهذه الوسيلة تمضي حكومة اسرائيل في طريق تنتهك فيه عمدا أحكام اتفاقية جنيف . كما أن موقفها يمثل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع ، ولاسيما القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) ، الذي اعتمده بالإجماع والذي ورد فيه أن مجلس الأمن يقرر :

"أن سياسة اسرائيل وممارساتها المتمثلة في توطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل انتهاكا شديدا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ، كما تشكل عقبة كأداء أمام تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط" . (القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) ، الفقرة ٥)

وأود أن أذكركم بأن مجلس الأمن طالب اسرائيل بوقف تأسيس المستوطنات والبناء فيها والتخطيط لانشائها في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

ويدين الاتحاد السوفياتي بقوة هذه الأعمال الاسرائيلية غير المشروعة المتمثلة في توطين المهاجرين في الأراضي المحتلة . والاتحاد السوفياتي لم يعترف قط ولا يعترف باحتلال اسرائيل للأراضي العربية ، بما فيها الأراضي الفلسطينية ، منذ عام ١٩٦٧ ؛ ونحن نعتبر هذا أمرا غير قانوني يتطلب وضع حد له ، كما طالبت بذلك قرارات الأمم المتحدة . كما أننا نعارض بقوة أية تدابير ترمي الى تغيير الطابع المادي ، والديموغرافي ، والهيكل التنظيمي للأراضي المحتلة أو تغيير مركزها القانوني .

ونحن في الاتحاد السوفياتي لم تمر علينا دون ملاحظة البيانات الصريحة التي تصدرها تل أبيب عن حرصها على أن يكون هناك أكبر عدد ممكن من السكان اليهود في القدس الشرقية - بما في ذلك المهاجرون من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . إن الموقف السوفياتي بشأن مسألة القدس معروف تماما . إننا نعتبر القدس الشرقية جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية للأردن احتلته اسرائيل ، وتنطبق عليه أحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ .

لقد نظر العالم ، وهذه المنظمة ، في الأوقات الأخيرة الى تطور الحالة في الشرق الأوسط ، نظرة يشوبها الأمل في رؤية بداية فعلية في التحرك نحو تسوية حقيقية . وقد تفتحت تلك الآفاق في المقام الأول نتيجة للموقف البنّاء الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية . فقد أبدت بصورة مقنعة رغبتها في وضع حد لسنوات المواجهة الطوال والدخول في اتفاقات من شأنها أن تكفل المستقبل السلمي المأمون لجميع أطراف الصراع ، بما فيها إسرائيل . ولسوء الطالع ، فإن توطين

المهاجرين في الأراضي المحتلة ، وبيانات الزعماء السياسيين في تل أبيب حول إنشاء "اسرائيل الكبرى" بهذه الطريقة ، تخلق عقبة جديدة كأداء في طريق السلم في هذه المنطقة .

وهذه الخطوات لا يمكن أن ينظر اليها إلاّ على أنها دليل آخر على أن دوائر معينة في اسرائيل تقوم عمدا بخلق العقبات في سبيل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وتقويض الجهود ، التي نشطت أخيرا بطريقة أكبر ، من أجل إيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي والتوصل الى حل عادل للمشكلة الفلسطينية .

وثمة شيء واضح آخر ، يكمن وراء هذا كله ، وهو القصد - عن طريق تضارب المصالح بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين - لفتح جبهة جديدة في الكفاح ضد الانتفاضة ، تلك الانتفاضة الباسلة التي لا تتسم بالعنف - والتي هي في جوهرها نوع من أنواع التعبير عن إرادة الشعب الفلسطيني - اضطر أن يلجأ اليها الشعب الذي عانى طويلا في الأراضي المحتلة .

وبطبيعة الحال ، إن هذه الحالة التي نشأت تثير القلق البالغ للفلسطينيين والبلدان العربية الأخرى . وهناك ما يبرر تماما ذلك القلق ، نظرا لأن أعمال إسرائيل المتمثلة في توطين المهاجرين في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تؤثر على المصالح الوطنية الحيوية للشعب العربي الفلسطيني فحسب ، ولكن أيضا على مسائل الأمن في الشرق الأوسط برمته .

وتصدر أحيانا نداءات موجهة الى الاتحاد السوفياتي لمنع اليهود السوفيات من الهجرة الى اسرائيل . وذلك مستحيل ، لأن هذا يتناقض مع السياسة الشاملة الرامية الى كفالة تمتع كل مواطني الاتحاد السوفياتي بحقوق وحريات متكافئة ، بغض النظر عن قوميتهم أو أصلهم العرقي . وفي الوقت الحالي نضطلع ببرنامج رئيسي بإضفاء الطابع الديمقراطي على التشريع السوفياتي ، بما في ذلك الخروج من الاتحاد السوفياتي . بل تنظر هيئة رئاسة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في قانون يتعلق بالدخول والخروج يتفق مع الممارسات الدولية السارية . وتتفق أحكامه مع الأحكام السارية في بلدان العالم الأخرى ، بما فيها البلدان العربية .

لا يمكن تطبيق القيود على الخروج إلا وفقا للقواعد القانونية السارية التي يقرها القانون الدولي والممارسة الدولية .

وبيت القصيد هنا لا يتمثل في قيام الاتحاد السوفياتي بفرض أي موانع أو قيود ؟ المسألة هي أن تحظر اسرائيل على سكانها وغيرهم الاستيطان في الأراضي المحتلة . إن المسؤولية عن ذلك تقع على عاتق اسرائيل التي تنتهك الأحكام الحالية للقانون الدولي .

وثمة جانب آخر لهذه المشكلة أود أن استرعي انتباهكم اليه . إن فئة قليلة جدا من ذوي القومية اليهودية الذين يغادرون الاتحاد السوفياتي ترغب في العيش في اسرائيل . والجميع يعلم الى أي البلدان يذهب معظم المهاجرين ولماذا . لقد تشاورنا مع حكومة الولايات المتحدة فيما يتصل بالتقارير التي مفادها أن الولايات المتحدة منذ شهر آب/أغسطس الماضي بدأت تقلص من عدد تصاريح الدخول التي تمنح للأشخاص ذوي القومية اليهودية الذين يغادرون الاتحاد السوفياتي . وقد تلقينا تأكيدات من الولايات المتحدة بأن هذه الممارسة ليس لها أي صلة اطلاقا بالقرار الاسرائيلي وبخاصة بتصريح رئيس الوزراء شامير بشأن "القدوم الكبير" الى اسرائيل ، وبأن الولايات المتحدة ما برحت تستقبل في أراضيها أشخاصا من ذوي القومية اليهودية هاجروا من الاتحاد السوفياتي ، وإن كان الجانب الامريكي يدعي ، لأسباب شتى ، أن ليس بوسعه أن يفعل ذلك بسرعة . والولايات المتحدة تنكر وجود أي تنسيق مع اسرائيل وتؤكد أن أسباب تأخير النظر في الطلبات المقدمة من الأشخاص الراغبين في دخول الولايات المتحدة من الاتحاد السوفياتي أسباب ذات طابع تقني محض . إن توسيع نطاق الفرص للرعايا اليهود الذين يغادرون الاتحاد السوفياتي للاستيطان بحرية في البلدان الغربية من شأنه طبعا أن يبدد أوجه قلق الفلسطينيين وغيرهم من العرب .

وفي الوقت نفسه فإن هذا لا يغير بأي حال من الأحوال مسؤولية حكومة اسرائيل عن ضمان عدم السماح للأشخاص الذين يفدون للعيش في اسرائيل بالاستيطان حيثما ينبغي لهم عدم الاستيطان ، اي في الأراضي المحتلة . ونأمل أن تقوم الحكومة الاسرائيلية

بإجراء تقييم متعقل للحالة وألا تسمح بالقيام بأي أعمال من شأنها أن تغير من الهيكل الديموغرافي للأراضي المحتلة . وبغض النظر عن أي شيء آخر من شأن ذلك أن يكون في مصلحة دولة اسرائيل ذاتها . لقد حان الوقت لتلك الدولة أن تبدأ البحث الجاد والمخلص عن السلم والصداقة مع جيرانها . ولن تضار اسرائيل بأن تأبه لآراء المجتمع الدولي ، بما في ذلك حلفاؤها الذين أعربوا كغيرهم عن القلق إزاء عزم اسرائيل على توطين المهاجرين في الأراضي المحتلة .

ونرى أنه ينبغي تسليط انتباه مجلس الأمن على العناصر الثلاثة التالية : أولا ، تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛ وثانيا ، اعتراض مجلس الأمن على اعتزام حكومة اسرائيل توطين مهاجرين في الأراضي المحتلة ، وهو ما يتعارض مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، وخاصة المادة ٤٩ التي تحظر توطين سكان غرباء في الأراضي المحتلة ؛ وثالثا ، نداء يوجهه مجلس الأمن الى حكومة اسرائيل بعدم السماح بالقيام بأي أعمال قد تغير من الهيكل الديموغرافي في الأراضي المحتلة .

ونأمل أن تمتثل حكومة اسرائيل لأي قرار يوجهه اليها مجلس الأمن في هذا الصدد .

ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن النظر في أي مشكلة من المشاكل العديدة التي تحيق بالشرق الأوسط خارج إطار النزاع العربي الاسرائيلي والتوتر المستمر في المنطقة . إن موقف الاتحاد السوفياتي فيمايتعلق بالشرق الأوسط ينطلق من الاعتقاد بأن هناك إمكانية لحل مشاكل المنطقة على أساس الامتثال لمبدأ توازن مصالح كل الأطراف المعنية في إطار مؤتمر دولي .

وفي هذا الصدد سيكون من المجدي أن نذكر مرة أخرى الكيفية التي ننظر بها الى العناصر الأساسية لتلك التسوية .

أولا ، أن أساس التسوية المتعلق بالأراضي حدده قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذان يطالبان بانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة أثناء النزاع المسلح لعام ١٩٦٧ وبعده ؛

ثانيا ، ينبغي تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير بالضبط بنفس القدر المكفول لشعب اسرائيل . وفي هذا الصدد ، لابد لي أن أذكر بأن الاتحاد السوفياتي قد اعترف بإعلان قيام الدولة الفلسطينية التي نقيم معها علاقات على مستوى السفراء ؛

ثالثا ، لكل أطراف النزاع الحق في وجود سلمي وآمن داخل حدود معترف بها دوليا .

هذا هو الأساس الذي ترتكز عليه أي تسوية سياسية شاملة .

ونود أن نرى نهجا متعدد الخيارات إزاء تطور عملية السلم على أساس إمكانيات الأمم المتحدة . وكجزء من الإعدادات العملية للمؤتمر الدولي يمكن أن تجري اتصالات هادفة ثنائية ومتعددة الأطراف بهدف التوصل الى قرارات توفيقية ، بما فيها القرارات المؤقتة ، والعمل على أساس هذه القرارات في سبيل التوصل الى مبادئ توجيهية ، مقبولة لدى جميع الأطراف ، لتسوية سلمية شاملة . ولانزال نؤيد فكرة بدء الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط في إطار مجلس الأمن .

إن الاتحاد السوفياتي ماانفك يؤيد القضية العادلة للشعب الفلسطيني ، ونؤيد انتفاضته ضد الاحتلال الاسرائيلي التي مضى عليها ما يزيد على عامين . وهذا التأييد معروف لأصدقائنا في العالم العربي ، وهو تأييد لم يقتصر قط على الكلمات .

هذا هو الإطار العام للحالة في الشرق الأوسط ، ومن بين جوانبه الأعمال غير المشروعة التي تقوم بها اسرائيل والتي تتمثل في الاستيطان في الأراضي المحتلة . ولدى عرض هذه المسألة على مجلس الأمن نشق ، في ضوء مواقف أعضائه ، بأن المجلس سيتفق على اتخاذ قرار فيما يتصل بالحالة الخطيرة الناجمة عن أعمال تل أبيب هذه ، وستكون هذه الجلسة بمثابة تحذير جدي لاسرائيل وستشجعها على استعراض موقفها التعويقي .

الرئيس : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل فلسطين وأعطيه الكلمة .

السيد قدومي (فلسطين) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أتوجه بالشكر لكم ولأعضاء المجلس على دعوتهم لفلسطين كي تشارك في هذه المناقشات ، وشكري العميق لكم شخصيا على جهودكم المتواصلة لخدمة قضية السلام . وأعبر لكم عن سعادتي أن يكون رئيس هذا المجلس شقيق عربي لنا تربطنا به وببلدكم الشقيق أواصر الاخوة . وأشيد بحكمتكم ، وخبرتكم الطويلة التي ستنعكس حتما بشكل ايجابي في مناقشات المجلس .

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر والتقدير لصديقينا وزير خارجية ماليزيا معالي الأخ أبو الحسن حاجي عمر ، ووزير خارجية كوبا الرفيق جالميريكا على تجشمهما عناء السفر الطويل والحضور الى نيويورك للمشاركة في مناقشات مجلس الأمن .

بالأمس ، وصلت الى مدينة نيويورك قادما من تونس حيث ترأست دولة فلسطين اجتماعات مجلس الجامعة العربية التي بحث وناقش الوزراء خلالها الوضع الناجم عن هجرة اليهود السوفيات الى فلسطيننا المحتلة . وصلت للمشاركة في مداولات مجلسكم الموقر لأنقل اليكم صورة صادقة لتطلع الأمة العربية وأمانيها في أن يقوم المجلس بتحمل مسؤولياته من أجل اقرار السلام في أرض السلام فلسطين .

يعقد مجلس الأمن الدولي في ظروف دولية معقدة ، حيث يمر العالم بمرحلة تشهد تغيرات ملحوظة في العلاقات الدولية ، ويتجه معظم القادة بنيات مخلصة نحو الوفاق والحوار وحل المشاكل الاقليمية بطرق سلمية .

ونحن بوصفنا شعبا فلسطينيا ، بملايينه التي تزيد على خمسة ، نرحب بهذا التوجه البناء والنهج الجديد في العلاقات الدولية . ولكننا مع الاسف نلمح أن البعض القليل يشذ عن هذه النهج السلمي ويحاول اقتناص الفرص لبناء قوته العسكرية من جديد استعدادا للحرب والتوسع والعدوان .

ان هجرة اليهود السوفيات واسكانهم في الاراضي الفلسطينية المحتلة نهج عدواني ، واعتداء على الحقوق الوطنية الفلسطينية ، واستيلاء على أرضنا الفلسطينية تهيئة لطرد شعبنا منها كما جرى في السنوات الماضية منذ عام ١٩٤٨ ، حيث هجر ما يقرب من مليون فلسطيني من وطنهم بعد أن اقترفت اسرائيل المجازر الجماعية ضدهم كما فعلت النازية في أوروبا ، ثم قامت ودمرت ٤٧٨ قرية فلسطينية من أصل ٥٩٠ قرية . واقترفت مذبحة دير ياسين البشعة ثم كفر قاسم وقبيه ونحالين . وجاءت حرب حزيران/يونيه المشؤومة عام ١٩٦٧ لتشرد أيضا ٤٥٠ ألف فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة . واستمر تهجير الفلسطينيين من وطنهم بالإرهاب والعنف دون توقف .

إن الاستيطان مع مصادرة الأراضي لا يزال هو السياسة السائدة لحكام اسرائيل . فقد بنت اسرائيل منذ حرب حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ أكثر من مائتي مستعمرة في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وهكذا نشهد استمرار "جريمة العصر" من خلال استمرار الإرهاب والتهجير للفلسطينيين وتوطين اليهود القادمين من مختلف بقاع العالم بديلا عنهم .

نعم ، وقف العالم مستنكرا لهذه السياسة التوسعية العدوانية ، واتخذ مجلسكم الموقر مجموعة من القرارات أخص منها بالذكر القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي اعتبر المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية ، وطالب بإزالتها ، وبقيت رغم قراركم . كما أكد عدم شرعية ضم القدس وأن ضم كل من القدس والجولان السورية باطل واعتبر كل هذه الاجراءات الاسرائيلية عقبات كأداء أمام تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط .

وبالرغم من كل هذه القرارات استمر الكيان العنصري الاسرائيلي في ترسيخ احتلاله للأراضي الفلسطينية والعربية . قام في عام ١٩٨٢ بغزو لبنان مباركا من هيغ والرئيس ريغان في ذلك التاريخ واقتراف مذابح صبرا وشاتيلا اللتين كانتا تحت حماية القوات المتعددة الجنسيات ، البريطانية والفرنسية في ذلك التاريخ ، وبعد أن تم اتفاق بين لبنان والولايات المتحدة على وقف اطلاق النار وخروج القوات الفلسطينية من بيروت . هكذا تستمر اسرائيل في جرائمها وفي بناء المستعمرات ، متحدية بذلك قرارات الامم المتحدة ومجلسكم الموقر وإرادة المجتمع الدولي والشرائع والقوانين الدولية .

والاغرب من ذلك أنها تجد من يدعمها ويغدق عليها الاموال بسخاء ، ويمكنها من الاستمرار في سياستها التوسعية والعدوانية .

أنا أعلم أن من حق كل انسان أن ينتقل من بلده أو أن يهاجر منه لسبب أو لآخر ، ومن حقه أن يعود الى وطنه متى شاء . فهذا حق انساني لا خلاف عليه . ولكن ليس من حق أي انسان أن يعتدي على حقوق الآخرين أو ينتزعها ، أو أن يصادر أملاكهم ليستغلها أو ليعيش فيها ، أو أن يطردهم من أوطانهم . هذا ما جرى ويجري الآن من خلال الهجرة اليهودية الواسعة والمنظمة على يد الحركة الصهيونية العالمية واسرائيل ، وعلى حساب الشعب الفلسطيني الذي سميت هذه الارض باسمه "فلسطين" ، نعم فلسطين .

أليس من الظلم ، أن يبقى الملايين من أبناء شعبنا الفلسطيني مشردين طيلة عشرات السنوات خارج وطنهم ، يعيشون مأساة الغربة واللجوء ، في الوقت الذي تتدفق فيه أمواج المهاجرين اليهود من جنسيات متعددة في بقاع العالم ليحتلوا بيوتنا نحن الفلسطينيين ومزارعنا ، وينعموا بخيرات بلادنا فلسطين ، بينما يعيش الفلسطينيون على هبات وكالة غوث اللاجئين التابعة للامم المتحدة والدول الشقيقة التي لجأوا اليها . ألا يمثل هذا الوضع الشاذ في نظركم أيها السادة المحترمون قمة المأساة الانسانية في هذا العصر الذي نسمع فيه صيحات تقول إن مبادئ الحرية تترعرع وان الديمقراطية تنمو ويسود السلام والمساواة ، في هذا العصر الذي بذلت فيه الامم المتحدة جهودا مباركة لتصفية الاستعمار ونشاهد فيه العنصرية تتقهقر والتمييز العرقي يتلاشى بفضل نضال الشعوب ؟

لقد علمنا التاريخ أن المجتمعات التي تقوم على القهر والعدوان والتمييز العنصري لن يكتب لها البقاء طويلا ، ودليلنا على ذلك ما شهدناه وما نشهده الآن من انهيار لهذه النظم في أنغولا وموزامبيق وزمبابوي وناميبيا التي تقف الآن على مشارف استقلالها الميمون الذي نحتفل به اليوم . وغدا سينهار نظام بريتوريا العنصري وسيحتل شعب جنوب افريقيا مكانه الطبيعي بين شعوب العالم المتحرر .

منذ مطلع هذا القرن عندما بدأت الغزوة الصهيونية لفلسطين يقف شعبنا الفلسطيني ببطولة مقاوما لهذا المد الاستيطاني ، لانه أدرك منذ البداية أغراض هذه الغزوة الاستعمارية الاستيطانية التي استهدفت اقتلاعه من وطنه وتدمير مجتمعه الفلسطيني ومسح اسم فلسطين من الخارطة ، من أجل اقامة دولة اسرائيل على حساب حقوقه الوطنية المشروعة . إن الهجرة اليهودية الجماعية والمنظمة من الاتحاد السوفياتي الى فلسطين هي في الحقيقة استمرار للغزو الصهيوني للأرض الفلسطينية والعربية . لذا فإنه من الطبيعي أن يستمر شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية في مقاومة هذه الغزوة دفاعا عن الوطن وعن الوجود ، ومن أجل حماية حقوقه . وبالرغم من الالام التي عانى منها شعبنا الفلسطيني منذ نكبة عام ١٩٤٨ فقد قدم وما زال يقدم حلولا انسانية ومبادرات بناءة تعتمد الشرعية الدولية أساسا لها والتعايش السلمي هدفا لها . وكان الرد عليها من جانب اسرائيل مع الأسف ، مزيدا من العنف والإرهاب والقتل والتشريد ، ومزيدا من الاحتلال وإمعانا في طرد الفلسطينيين .

تعلمون ان مجلسنا الوطني قد تبنى مبادرة للسلام قدمها الأخ الرئيس ياسر عرفات في كلمته أمام الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين المنعقدة في مدينة جنيف . وقد أيد مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء المبادرة الفلسطينية التي اعتمدت أيضا على المبادرة العربية للسلام ، مبادرة فاس .

كما حظيت هذه المبادرة بتأييد دولي واسع ولكن اسرائيل رفضت بل تمادت في ممارساتها القمعية والارهابية ضد أبناء شعبنا الفلسطيني ؛ زجت بالعشرات ، عشرات الالاف منهم في السجون ؛ وقتلت المئات من الاطفال والنساء والشيوخ ؛ هدمت عشرات المنازل ؛ أغلقت المدارس والجامعات والمعاهد ، وحاصرت القرى والمدن والمخيمات ؛ نهبت أملاك المواطنين كما فعلت ، كما تعلمون ، في مدينة بيت ساحور الصامدة ؛ اقترفت الجرائم تلو الجرائم في غزة ونابلس والخليل والقرى الاخرى ، وقامت بإبعاد المئات من المواطنين الفلسطينيين عن وطنهم .

لقد فعلت كل ذلك على مرأى العالم وسمعه ، بالرغم من قرارات مجلسكم الموقر القرار تلو القرار ، وبالرغم من استنكار المجتمع الدولي لهذه الممارسات وادانته لها .

وما انتفاضة شعبنا وثورته ضد الاحتلال الاسرائيلي إلا دفاع عن النفس وتعبير عن اصرار هذا الشعب على العيش حراً كريماً في وطنه ، ومن أجل أن يمارس سيادته على أرض دولة فلسطين المستقلة .

لقد جرى حوار بين الولايات المتحدة الامريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب مبادرة السلام الفلسطينية وقد حرصنا من جانبنا أن نتوصل ، من خلال هذا الحوار مع الولايات المتحدة الامريكية ، الى فهم مشترك للتسوية السياسية لعلنا نصل الى إعلان مبادئ هذه التسوية كما تم في ناميبيا ، ولكن للأسف تجنبت الولايات المتحدة البحث في الجوهر والمضمون لاي حل عادل . وبدلا من ذلك قامت بتأييد خطة شامير لاجراء انتخابات شكلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ومع ذلك أبلغنا الولايات المتحدة الامريكية أن اجراء انتخابات حرة ديمقراطية ، بعيدا عن الاحتلال وباشراف الامم المتحدة ، مطلب شعبنا ولتعتبر خطوة تمهيدية على طريق السلام الشامل والمتوازن . بعدها بزمن قدمت مصر الشقيقة ، بمبادرة منها ، لتحريك عملية السلام أسئلة عشرة رفضت اسرائيل الاجابة عليها ثم تقدم وزير الخارجية الامريكية السيد بيكر بنقاطه الخمس المعروفة التي تدور حول المسائل الاجرائية فقط وذلك لاجراء حوار بين الوفدين الفلسطيني والاسرائيلي إلا أن الحكومة الاسرائيلية ماطلت بل رفضت . وقدم أرينز كتابه المعروف الى الامم المتحدة يرفض فيه كل شئ .

إن هذا الموقف الاسرائيلي المتعنت لدليل قاطع على عدم رغبة اسرائيل في السلام واصرارها على التوسع ، وقد عبر شامير بوضوح عن هذه السياسة التوسعية والعدوانية عندما أعلن تأكيد مخطط اقامة اسرائيل الكبرى من خلال توطين المئات من الالاف من اليهود السوفيات فوق الاراضي الفلسطينية المحتلة .

لقد أعرب السيد الامين العام للامم المتحدة في تقريره الذي قدمه الى مجلس الامن في نهاية العام الماضي انه يشارك مجلس الامن قلقه لأن فرص السلام التي لاحت قد تفلت . وحث أعضاء مجلس الامن على بذل الجهود لاستغلال هذه الفرص لصنع السلام والتوصل الى حل عادل . ونحن بدورنا نؤكد حرصنا على اقامة سلام عادل ودائم في منطقتنا . وهذا السلام لا يمكن أن يتحقق إلا بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره بنفسه وبناء دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني .

لقد أقرت الجمعية العامة للامم المتحدة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن والاطراف المعنية في الصراع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وعلى أساس قرارات مجلس الامن وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

إن المؤتمر الدولي هو الاطار المناسب لاجراء مثل هذه التسوية الشاملة للتوصل الى حل عادل بالضمانات الدولية المطلوبة . هذا ما ترفضه اسرائيل وتأباه .

سيبقى الشرق الأوسط بؤرة متوترة وسيستمر في انزلاقه الى حافة حرب جديدة تعرض الأمن والسلام الدوليين لأفدح المخاطر ، وذلك كله بسبب الموقف الإسرائيلي المتعنت وسياسة اسرائيل العدوانية . أضف الى ذلك تردد الولايات المتحدة الأمريكية في عقد المؤتمر الدولي للسلام الذي أجمعت عليه المجموعة الدولية ، وعدم رغبة الولايات المتحدة في مشاركة الدول الاخرى في عملية السلام والإصرار من جانبها على القيام بجهود منفردة أثبتت التجارب والوقائع التي نشهدها عدم كفايتها وجدواها .

لقد مضى عصر الاستعمار والصهيونية والعنصرية وبدأ العالم يدخل عصرا جديدا عصر الإنسان ، كما أسلفنا في البداية . لذلك لا يعقل أن يستوطن مئات الآلاف من اليهود السوفيات في الأراضي الفلسطينية في ظل الحديث عن حقوق الإنسان . إنها كلمة حق يراد بها باطل .

لا يكفي اتخاذ قرار أو إصدار بيان من مجلس الأمن ، بل لا بد من اتخاذ إجراءات عملية ، كما تم ضد النظام العنصري في بريتوريا . أكثر من ذلك لا بد من وقفة جادة للدول المعنية ، الولايات المتحدة الأمريكية وصديقنا الاتحاد السوفياتي ، من هذه الهجرة الجماعية المنظمة . وهما اللذان أدخلا العالم عصر الوفاق الدولي .

وهنا يطيب لي أن استذكر ما قاله أخي الرئيس أبو عمّار ياسر عرفات ، يوم أن خاطب الجمعية العامة عام ١٩٧٤ ، عندما قال : "لا تسقطوا غصن الزيتون الأخضر من يد شعبنا" .

الرئيس : أشكر وزير خارجية فلسطين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية ماليزيا ، سعادة داتو أبو حسن بن حاجي عمر .

السيد أبو حسن (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن أحر تهانئنا بمناسبة توليكم منصب رئاسة المجلس الرفيع لهذا الشهر . ونحن على ثقة من أنكم ، بفضل مهاراتكم الدبلوماسية المعروفة وخبرتكم الواسعة في مجال الدبلوماسية المتعددة الاطراف ، ستتمكنون من توجيه دفة المجلس على أفضل نحو .

كما أود أن أشيد بسعادة السفير الاركون دي كيسادا ، الممثل الدائم لكوبا ، على إدارته الماهرة لأعمال المجلس أثناء شهر شباط/فبراير .

لاتزال حكومتي تشعر بالقلق البالغ إزاء الحالة السائدة في الاراضي المحتلة في فلسطين . ومما يقلقنا ذلك العنف الذي ترتكبه السلطات الاسرائيلية ضد شعب فلسطين الذي دخلت انتفاضته على الاحتلال الاجنبي لأرضه عامها الثالث . وقد أدينت السياسات والممارسات القمعية التي تقوم بها الحكومة الاسرائيلية إدانة عالمية . ولا بد من الاستمرار في إدانتها في إطار هذا المجلس وفي كل مكان آخر . ومما يتجاوز كل تصور أن السلطات الاسرائيلية وهي تحاول قمع الانتفاضة ، تقوم بنقل جماعي للآلاف من اليهود السوفيات الى اسرائيل . وهذا بمثابة إهانة سافرة واستفزاز للشعب الفلسطيني . فقد أضاف هذا العمل بُعدا جديدا الى الانتفاضة ومن المحتمل أن يؤدي الى المزيد من التفاقم للحالة في الاراضي المحتلة .

تعترض ماليزيا اعتراضا قويا على الهجرة الجماعية لليهود الاجانب الى اسرائيل . وحضوري هنا ، بصفتي وزير خارجية بلدي ، نزولا عند طلب أشقائي من القادة الفلسطينيين ، هو شاهد على الاهمية التي توليها ماليزيا لهذا الاجتماع لمجلس الامن . وتندد حكومتي بسياسة اسرائيل المتمثلة في استيراد أعداد غفيرة من اليهود من بلد أجنبي لخدمة أهدافها السياسية والاستراتيجية الآثمة . فمثل هذه السياسة لا تخالف الاخلاق فحسب ، وإنما هي محفوفة بمخاطر جسيمة تهدد عملية السلم ، كما تهدد السلم والامن الدوليين . وفي عالم من الامم الدول ، التي تتسم بالتعددية الإثنية بين سكانها ، فإن هذه السياسة ستكون سابقة خطيرة وستدخل عنصرا جديدا يزعزع استقرار العلاقات الدولية .

ولا يخفى على أحد أن بعض هؤلاء المهاجرين يعاد توطينهم في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، على أمل أن يتبعهم آخرون . وهذا انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب والموقعة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وأحكام هذه الاتفاقية واضحة ودقيقة للغاية ولا تقبل أي تفسير آخر قد تعطيه اسرائيل لها .

فهي تحظر على السلطة القائمة بالاحتلال ترحيل سكان الاراضي المحتلة أو نقل أجزاء من سكانها المدنيين الى الاراضي التي تحتلها . وبعبارة أخرى ، فهي تحظر عليها إحداث أي تغييرات ديموغرافية في الاراضي المحتلة . وباعتبار اسرائيل طرفا ساميا متعاقدا في اتفاقية جنيف ، فهي ملزمة بأن تفي بتعهداتها الدولية بموجب هذه الاتفاقية ، وأن تحترم الاتفاقية ، بالإضافة الى كفالة الاحترام للاتفاقية ، كما جاء في المادة الاولى من الاتفاقية . واسرائيل التي تجابه أحكام الاتفاقية باستخفاف ، بل وبازدراء ، لا بد نتيجة لذلك أن يتم الضغط عليها بالثقل الجماعي للرأي العام الدولي ، بل وأن تفرض عليها عقوبات ، لكي تحترم التزاماتها الدولية بموجب تلك الاتفاقية والقرارات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن هذا المجلس .

إن الهجرة الجماعية لليهود الأجانب الى اسرائيل مبعث قلق بالغ لشعب فلسطين . فتدفق المهاجرين اليهود ، الذين قد يبلغ عددهم مئات الآلاف ، الى بلد صغير بحجم اسرائيل ، من شأنه أن يحدث مشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة ومعقدة . وسيسبب ذلك ضغطا كبيرا على الأراضي والمستوطنات الجديدة في اسرائيل ، وفي النهاية في الأراضي المحتلة ، ناهيك عن تزايد الطلب على الموارد النادرة والناضبة مثل المياه . ونظرا للسياسة المعروفة جيدا التي تنتهجها القيادة الاسرائيلية بشأن إقامة مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة ، فإن هذا التدفق سيؤدي الى تجريد الفلسطينيين من أراضيهم . وسيكون هذا إجحافا صارخا بحق الشعب الفلسطيني ، الذي طرد عدد كبير منه من أراضيه ويعاني عدد كبير آخر منه من الشتات .

إن هدف اسرائيل المتمثل في توطين اليهود في الأراضي المحتلة من أجل إقامة اسرائيل الكبرى واضح للجميع ولا يمكن إنكاره . وهذا الهدف لا يمثل في ذهن رئيس وزراء اسرائيل فحسب ، والذي كان صريحا للغاية ، بل أيضا في أذهان معظم الاسرائيليين . فمن الواضح أن هذه الهجرة الجماعية لليهود ليست صدفة أو حادثة عابرة . إنها خطة متعمدة وعامل حاسم في تحقيق الهدف الصهيوني بإقامة اسرائيل الكبرى . ولا تعير الحكومة الاسرائيلية في سعيها الثابت الى تحقيق الحلم الصهيوني أي اهتمام لتطلعات الفلسطينيين وحقهم في وطن لهم . فهي تصم آذانها عن المطالبة بوطن فلسطيني ومستعدة دوما لتحكم على الفلسطينيين بالعيش في شتات دائم .

ومن الأرجح أن تؤدي الهجرة الجماعية لليهود الأجانب الى اسرائيل ، والى الأراضي المحتلة في نهاية المطاف ، الى هجرة الفلسطينيين من هذه الأراضي . وسيؤدي ذلك الى شتات مأساوي آخر للفلسطينيين في غضون أقل من ٥٠ عاما ، مع كل ما يترتب على ذلك من تشعبات سياسية واجتماعية واقتصادية على المنطقة . وبالتالي ، من الواضح أن سياسة اسرائيل بشأن الهجرة الجماعية لليهود لها تشعبات تتجاوز حدود اسرائيل . وهذه السياسة لا يمكن تبريرها على أسس سياسية ولا على أسس أخلاقية مثل حقوق الإنسان . فهي تحريف لمبدأ حقوق الانسان وتطبيق سافر للمعايير المزدوجة من أجل

نصرة حق اليهود في الهجرة الى اسرائيل على حساب حقوق الفلسطينيين في البقاء في أرض أجدادهم وفي العمل فيها والعودة إليها . والواقع أن حق الهجرة لليهود الاجانب لا يمكن أن يتساوى مع حقوق الفلسطينيين في البقاء والعودة . ومن باب تشويه العدالة الطبيعية أن يسمح لآلاف اليهود الاجانب أن يستوطنوا في اسرائيل ، وبالنهاية في الاراضي المحتلة ، على أساس ما يسمى مبدأ حق العودة ، بينما يمنع الفلسطينيون من دخول أرض أجدادهم ، بل ويطردون منها . ومن الواضح أن سياسة اسرائيل المتمثلة في تشجيع الهجرة اليهودية الجماعية وسياستها المتمثلة في احتلال الاراضي الفلسطينية ، مما يؤدي الى ضمها في النهاية ، لا يمكن التغاضي عنهما وينبغي للمجلس أن يدينهما .

إن خير طريقة يعرب بها المجلس عن رفضه لخطة اسرائيل في انتزاع الشعب الفلسطيني من وطنه وحرمانه من حقوقه الثابتة أن يعتمد قرارا بالإجماع . وفي الوقت ذاته ، ينبغي للحكومات أن تمتنع عن تقديم المساعدة المالية الى اسرائيل لغرض إقامة مستوطنات في الاراضي المحتلة . وكإجراء تكميلي ، ينبغي فرض وقف مؤقت للهجرة الجماعية لليهود الاجانب الى اسرائيل الى أن يتم وضع برنامج مغادرة بإشراف دولي يكفل عدم إرسال المستوطنين الجدد الى الاراضي المحتلة . كما ينبغي إعطاء اليهود الذين يودون الهجرة خيار الاستيطان في البلد الذي يختارونه . وفي نفس الوقت ، بالنسبة للذين يعتزمون الاستيطان في اسرائيل ، ينبغي أن تقطع حكومة اسرائيل تعهدا صريحا وقابلا للتحقق منه دوليا بعدم إعادة توطينهم في الاراضي المحتلة وبمساعدتهم على العودة الى بلدهم الاصلي إن اختاروا ذلك . وبهذه الظروف وحدها يمكن أن يعتبر الفلسطينيون والمجتمع الدولي هجرة اليهود الى اسرائيل بأعداد كبيرة هجرة عادية بدلا من هجرة مدفوعة بمآرب استراتيجية . ومن الجلي أن البلد المرسل أو البلدان المرسلة تتحمل مسؤولية خاصة عن ضمان عدم فتح أبواب الهجرة اليهودية الى اسرائيل ، الأمر الذي سيكون له عواقب بعيدة الاثر على المنطقة . كما أن من مسؤولية البلدان المستقبلة عادة ألا تضع حواجز اصطناعية في وجه الذين يعتزمون الهجرة إليها .

إن حكومة بلادي تعتقد اعتقادا قويا بأنه ، ريثما تتم تسوية المشكلة الفلسطينية ، يتعين على المجتمع الدولي ، وخاصة مجلس الأمن ، ضمان حماية سكان الأراضي المحتلة المظلومين . وفي هذا الصدد فإن المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام الصادر في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ (S/19443) تتيح أساسا منصفا لتوفير الحماية الدولية لهذا الشعب المنكوب . وإننا ، مرة اخرى ، نحث المجلس على أن يعيد النظر في هذا التقرير وأن ينفذ بعض التدابير المقترحة فيه . وليس بوسع المجلس أن يظل ينظر الى محنة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت نير الاحتلال الاسرائيلي نظرة عدم اكتراث وجفاء .

لقد طال السماح لاسرائيل بأن تتمادى في تعنتها بفعل عجز المجلس عن الإعراب عن رأيه بشأن مسألة سياسة اسرائيل وممارساتها في الاراضي المحتلة . فقد ولّد ذلك شعورا بأن اسرائيل عصية القهر ومعصومة عن الخطأ ومحصنة من المسؤولية . لقد آن الأوان - لمصلحة النهوض بعملية السلم ، إن لم نقل الحفاظ على مصداقية المجلس - لنقول لاسرائيل بأنها ليست عصية القهر ولا معصومة عن الخطأ ، وإنه يتعين عليها ، على غرار جميع الدول في النظام الدولي ، أن تكون مسؤولة أمام المجتمع الدولي .

ويتحتم على المجلس أن يرسل رسالة واضحة لا لبس فيها إلى الحكومة الإسرائيلية بأنه يشجب سياساتها وممارساتها ، بما فيها الإنشاء غير القانوني للمستوطنات في الأراضي المحتلة ، وبأن تقلع إسرائيل فورا عن هذه الممارسات . كما أنه يتعين على المجلس أن يعلن عدم شرعية هذه المستوطنات وأن يؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في وطنه، بما في ذلك حقه في العودة . وينبغي للمجلس أن يعلن رأيه دون مواربة في هذا الشأن . وأن الإحجام عن ذلك من شأنه ألا يبين إلا انعدام التضافر والحزم بشأن هذه المسألة ومن شأنه أن يشجع إسرائيل على مواصلة عنادها .

وفي أعقاب التطورات الإيجابية في المناخ السياسي الدولي وإحلال السلم في أجزاء كثيرة من العالم ، ينبغي ألا تضيع الفرصة لإيجاد مخرج من المأزق الذي يعاني منه الشرق الأوسط . وينبغي أن تحث إسرائيل على التخلي عن طموحاتها الإقليمية في الأراضي المحتلة وعن منطقها المتمثل في ضمان أمنها من خلال السيطرة الدائمة على الأراضي . وينبغي أن تشجع على السعي من أجل إيجاد سلم دائم مع الشعب الفلسطيني من خلال التفاوض على أساس صيغة "الأرض مقابل السلم" . ونعتقد أن هذا هو الإطار الوحيد الصالح لتسوية شاملة ودائمة وعادلة للمشكلة الفلسطينية تقوم على أساس التحقيق الكامل لقيام الدولة الفلسطينية .

ولا يسع إسرائيل أن تتجاهل الاعتراف الدولي الساحق بدولة فلسطين وبمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها تمثل السيادة الفلسطينية . وعلى إسرائيل أيضا ، تحقيقا لمصلحتها الذاتية ، أن تدرك سخف التمسك بمذهبها الاستراتيجي الذي لا يوفر لها على أقصى تقدير إلا أمنا هشا وقصير المدى ولا يضمن لها أمنا واستقرارا على المدى الطويل .

ولا تزال ماليزيا مقتنعة بمسؤوليتها الخاصة وبدور مجلس الأمن ، ولا سيما دور أعضائه الدائمين ، في النهوض بعملية السلم وتيسير التسوية السياسية للمشكلة الفلسطينية . ونعتقد أنه لا يمكن أن تتحقق تسوية شاملة إلا من خلال المفاوضات ونحث ، مرة أخرى ، على عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة على

أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية مباشرة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . ونعتقد انه قد آن الأوان لأن يلعب مجلس الأمن دورا بناء في عملية السلم من خلال تشكيله ، في أقرب وقت ممكن ، لجنة تحضيرية تبدأ بالتحضير للمؤتمر الدولي .

الرئيس : أشكر وزير خارجية ماليزيا ، على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد مالميركا بيولي (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، بادئ ذي بدء أود ان أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس . ونحن ندرك مهاراتكم الدبلوماسية وما قدمتموه خلال سنوات في الدفاع عن القضايا النبيلة للشعوب المضطهدة ، وخصوصا في النهوض بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في العودة الى وطنه وفي إقامة دولته المستقلة الخاصة به .

مرة أخرى ، يجتمع مجلس الأمن للنظر في الحالة في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل والمخاطر التي تخيم على ذلك الشعب الذي عانى طويلا . مرة أخرى ، ونحن واثقون من ذلك ، سنستمع مرة أخرى الى الإدانات لأحد أعظم المظالم التي ترتكب ضد أي شعب في هذا القرن .

إن الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، في بيانه الاستهلالي للمؤتمر الدولي المعني بفلسطين ، في جنيف ، في عام ١٩٨٣ ، قال إنه بعد ٣٦ سنة ، وبعد ست حروب وصلنا الى حالة بالغة الخطورة من الركود . ويمكننا أن نقول اليوم "بعد ٤٣ سنة ، وبعد سبع حروب" ، لأن الانتفاضة حرب يشنها الشعب الفلسطيني طيلة أكثر من سنتين من أجل استقلاله ومن أجل تحقيق انسحاب الإسرائيليين المحتلين .

واليوم تعتبر الحالة أكثر خطورة ، لأن التوطين غير القانوني للمواطنين اليهود المقيمين في إسرائيل أو المهاجرين من الاتحاد السوفياتي ومن أماكن أخرى في أراضي فلسطين المحتلة يعتبر دليلا على تصميم المحتلين الصهاينة على إطالة احتلالهم للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة وإضفاء الطابع الدائم عليه .

وقد أعلن في قرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) ، الذي اتخذ في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩ ، بأغلبية ١٢ صوتا ، مع امتناع ثلاثة أعضاء - من بينهم بالطبع الولايات المتحدة - ان :

"سياسة وممارسات إسرائيل في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ليس لها أي صحة قانونية وتشكل عقبة كأداء أمام تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط" . (القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) ، الفقرة ١)

وكان من المطلوب أن تشكل لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء من مجلس الأمن ، تكون مهمتها دراسة الحالة المتصلة بتلك المستوطنات .

وفي مرحلة لاحقة ، في ١ أيار/مايو ١٩٨٠ ، شجب مجلس الأمن ، عن طريق قراره ٤٦٥ (١٩٨٠) - الذي اتخذ هذه المرة بالإجماع - رفض إسرائيل التعاون مع اللجنة ؛ وأكد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب ، الصادرة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛ وطالب جميع الدول بألا تقدم أية مساعدة الى إسرائيل تستخدم بالتحديد في إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة ؛ وطلب من اللجنة ان تواصل دراسة الحالة المتصلة بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

وبهذا فإن قراري مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) لا يزالان ساريي المفعول وينبغي تنفيذهما بالكامل .

وعند مناقشة مسألة استيطان اليهود غير المشروع في الأراضي المحتلة ، لا يمكننا أن نغفل سعي إسرائيل بهذه الوسيلة الى تغيير التكوين الحالي للسكان في تلك الأراضي وتحاول ، في جملة أهداف ، أن تحد من زخم ثورة الشعب الفلسطيني - أي أن تقمع الانتفاضة - التي لم تنجح في قمعها رغم القمع القاسي الذي راح ضحيته حتى الآن مئات من الأرواح وآلاف من الضحايا .

تتحدث إسرائيل عن حق اليهود في الهجرة الى إسرائيل ، ولكننا لا يمكننا أن ننسى أنه من بين ٥,٥ من ملايين الفلسطينيين ، أكثر من ثلاثة ملايين يعيشون اليوم خارج أراضيهم .

ولا يسعنا إلا أن نسلم ، عند مناقشة حل لمشكلة الشرق الاوسط ، بأن هدفنا الرئيسي والتزامنا الواضح هما أن نجعل القضية المركزية قضية الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومستقبله .

ولهذا السبب ، فإننا بالمطالبة بوضع حد لإقامة المستوطنات غير المشروعة للمواطنين اليهود في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، ينبغي أن نوضح أيضا أن هذه المستوطنات تشكل عقبة كأداء على طريق التقدم صوب عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط ، وحل قضية فلسطين .

لذلك فان التصريحات الاخيرة التي أدلى بها رئيس الوزراء شامير ، ومفادها أن اسرائيل تحتاج الى بلد أوسع وأقوى لاستيعاب الاعداد الهائلة للهجرة اليهودية هي تكرار لأطماع اسرائيل التوسعية ورفض مباشر لما كان يمكن أن يمثّل الخطوة الاولى نحو حل مشكلة الشرق الأوسط ، الا وهو انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة .

كما أن اسرائيل تحاول عن طريق إقامة المستوطنات غير الشرعية أن توقف نمو السكان الفلسطينيين وتستولي بصورة دائمة على الأراضي في غزة والضفة الغربية وأن ترمي الأساس لطلب ائتمانات إضافية من الولايات المتحدة .

ليس من شأننا أن نحكم على سياسات الهجرة في أي بلد ذي سيادة وأن نملي القواعد التي يتعيّن على كل بلد أن يتبعها في هذا الشأن . ولكن مما لا شك فيه أن الاحكام التي تقرها حكومة الولايات المتحدة والتي تحد من عدد اليهود المهاجرين من بلدان أوروبا الشرقية ، وهي احكام يمكنهم بموجبها دخول أراضيها تقترن بممارسة اسرائيل المتمثلة في توطين هؤلاء المواطنين في الأراضي العربية المحتلة ، مما يسهم في إطالة معاناة الشعب الفلسطيني ويجعل أي حل للصراع في الشرق الأوسط بعيد المنال .

لقد اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن عشرات القرارات التي تبين دون لبس أو غموض ذنب اسرائيل وتدين اسرائيل وتطالب بعودة الأراضي المحتلة وتؤيد حق الشعب الفلسطيني في إعلان دولته المستقلة . ولا بد لنا أن نذكّر الاعضاء بأن الولايات المتحدة واسرائيل قد صوتتا ضد قرارات الجمعية تلك . إن الولايات المتحدة تتجاهل إرادة المجتمع الدولي المعرب عنها في تلك القرارات والتي أصبحت وثائق في الارشيف بسبب رفض اسرائيل المتعنّت الامتثال إليها ، مما يعتبر استخفافا برأي الغالبية الكبيرة من أعضاء المجتمع الدولي .

الى متى ستستمر هذه الحالة ؟ هل يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي ويسمح لهذه الجريمة بأن تستمر دون اتخاذ الخطوات اللازمة لوقفها ؟ من الواضح للجميع أن اسرائيل قادرة على أن تتصرف دون عقاب لأنها تشعر أنها محمية ، وأن ما يشجعها في أعمالها هو ما تتلقاه من دعم عسكري وسياسي واقتصادي من حكومة

الولايات المتحدة . وهذا لا يمكن تفسيره الا بفطرسة اسرائيل وازدرائها لهذه المؤسسة . وهذا ما من شأنه إلا أن يوضح مدى العناد والحصانة من العقاب اللذين تستند عليهما اسرائيل في تصرفها .

إن المبادىء التي يمكن أن يرتكز عليها السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط محدودة منذ سنوات ، فهذا السلام لن يتحقق إلا بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، مع ضمان الأمن والحقوق المشروعة لجميع الاطراف ؛ وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة الى أرضه وإقامة دولة مستقلة وذات سيادة في وطنه .

بيد أن حكومة اسرائيل تصر على سياستها التي لم تعد تتمثل في إنكار الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني فحسب ، بل وفي تحديد هوية من سيتكلم باسم ذلك الشعب واختيار ممثليه في عملية التفاوض . ان المحتل الاسرائيلي يريد ان يتكلم مع من يختاره بشأن المسائل التي يختارها .

إن المسألة يجب أن تتمثل في انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة وان المحاور لابد أن يكون ممثل الشعب الفلسطيني ، أي منظمة التحرير الفلسطينية . ولابد لهم أن يتحاوروا بشأن الانسحاب لا بشأن الانتخابات في الاراضي المحتلة .

بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٠ اجتمعت في تونس لجنة التسعة المعنية بفلسطين التابعة لحركة بلدان عدم الانحياز ، على المستوى الوزاري ، ودعا الوزراء في بلاغهم مجلس الأمن الى المضي ، على سبيل الاستعجال ، في الأعمال التحضيرية اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة ، استنادا الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، ولا سيما حقه في تقرير المصير ، مع مشاركة جميع الاطراف المعنية مباشرة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة .

لقد أدان الاجتماع المستوطنات اليهودية غير الشرعية في فلسطين ، ودعا مجلس الأمن الى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال

الاسرائيلي ، وطلب الى جميع الدول عدم تقديم أي مساعدة الى اسرائيل يمكن أن تستخدم ، على وجه التحديد ، فيما يتعلق بالمستوطنات في الاراضي المحتلة . واتفق وزراء البلدان الاعضاء في اللجنة على الاعراب عن ذلك الرأي في مجلس الامن والسعي لدى مجلس الامن لكي يعتمدها في قرارات يصدرها .

إن الامم المتحدة عليها التزام وهي مدينة للشعب الفلسطيني . وما دام ذلك الشعب غير قادر على ممارسة حقوقه المشروعه ، فلن يتم سداد ذلك الدين إلا بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بوصفه إطارا يمكن فيه للاطراف ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، أن تشترك على قدم المساواة ، وأن يكون ذلك المؤتمر نقطة انطلاق نحو عملية تفاوض حقيقية تفضي الى التوصل الى حل سلمي . ولن يكون هذا الحل صادقا ودائما إلا إذا أدى إلى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة ، بما فيها القدس ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وإنشاء دولة مستقلة على ترابه الوطني .

الرئيس : أشكر وزير خارجية كوبا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

نظرا لتأخر الوقت اعتزم رفع الجلسة الآن ، ستعقد الجلسة التالية لمجلس الامن لمواصلة نظره في البند المدرج على جدول أعماله الساعة ١٥/٣٠ من بعد ظهر اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥